

أزمة السودان وخيارات التأسيس لسلام مستدام

"Sudan's Multifaceted Crisis and Frameworks for Sustainable Peace"

أ.د. عبده مختار موسى

Abduh Mukhtar Muossa

بروفيسور في العلوم السياسية والاجتماع السياسي

بجامعة أم درمان الإسلامية

drmukhtar60@gmail.com

الملخص:

يتناول هذا بالوصف التحليلي جذور الأزمة السياسية في السودان ويرى أنها تتلخص في أربعة محاور: أزمة القيادة، أزمة الشرعية، أزمة الهوية، وأزمة الأخلاق. ويشرح بالتفصيل إسهام كل أزمة في بنية الأزمة الكلية في السودان. ثم ينظر إلى تجليات هذه العناصر مجتمعة في شكل حروب أهلية وقبلية وتمردات، وصراع هويات وانقسامات مجتمعية حادة وعدم استقرار سياسي مزمن. ويرى أن هذه الانقسامات المجتمعية وصلت ذروتها في فترة حكم الإسلاميين (1989-2019) - مع امتداد تأثيرهم في الفترة الانتقالية وصولاً إلى حرب بينهم وماليشيا الدعم السريع التي أسسوها لحمايتهم ضد المعارضين وضد المتظاهرين. ثم يتناول البحث متطلبات بناء السلام ومعوقاته؛ وكيفية معالجة بنية الأحزاب السياسية لتسهم في بناء النظام السياسي المستقر وترسيخ الديمقراطية. ويقترح البحث أن يدعم المجتمع الدولي عملية تشكيل حكومة تكنوقراط انتقالية من كفاءات مستقلة لأن طرفي النزاع لا يمكن أن يكونوا صانعين للحل.

الكلمات المفتاحية: الأزمة السودانية، الإسلاميون، قوات الدعم السريع، بناء السلام، الانتقال الديمقراطي

Abstract:

This research provides an analytical description of the roots of the political crisis in Sudan, identifying four key axes: a crisis of leadership, a crisis of legitimacy, a crisis of identity, and a crisis of ethics. It explains in detail the contribution of each crisis to the overall structure of the crisis in Sudan. The study then examines the

manifestations of these elements collectively in the form of civil wars, tribal conflicts, and rebellions, conflict of identities, sharp societal divisions, and chronic political instability. The research argues that these societal divisions reached a peak during the Islamist rule (1989–2019), with their influence extending into the transitional period, culminating in a war between the Islamists and the Rapid Support Forces militia (RSF), which was founded by them to protect themselves against opponents and the aggrieved individuals. The research then discusses the requirements for peace building and the obstacles that hinder it, as well as how to reform the structure of political parties to contribute to building a stable political system and consolidating democracy. The study proposes that the international community should support the formation of a technocratic transitional government composed of independent experts, as the parties to the conflict cannot be the ones to craft a solution.

Key words: the Sudan's crisis, the Islamists, The RSF, peace building, transition to democracy

المقدمة:

ترجع جذور الأزمة السياسية في السودان إلى فشل النخبة السياسية في توفير شروط التعايش السلمي. فهي بدلاً عن تبني خطاب قومي يؤسس لدولة الهوية الجامعة، عملت على التعامل مع مكونات المجتمع بمنهج الاستقطاب السياسي على أساس عنصري/إثني وجهوي. فتشكلت هويات على هذا الأساس وانقسم المجتمع هوياتياً - على أساس الهويات الصغرى (دون الوطنية). وبسبب تعامل الطبقة السياسية الحاكمة مع هذه المكونات من زاوية المصالح وارتباطها بالصراع حول السلطة، انتقل الصراع إلى مكونات المجتمع بحسب ولاءاتها لهذا الطرف أو ذاك. فكانت النتيجة انقسام مجتمعي حاد. وقد بدأ الأمر يزداد تعقيداً بانتقال التسييس للقوات النظامية في عهد حكومة الإنقاذ (الحركة الإسلامية: 1989 – 2019). وبلغ هذا الانقسام المجتمعي ذروته عندما اندلعت الحرب بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع في 15 ابريل/نيسان 2023، مقرونا مع تجيير الجيش إلى حزب سياسي محدد (الحركة الإسلامية) التي مارست تمييز عنصري وأثارت النعرات القبلية دفع الطرف الآخر (الدعم السريع) للبحث عن حواضن مجتمعية/إثنية له. فأخذ الصراع على السلطة بعدا جديدا هو صراع عنصري/إثني تضمن القتل على الهوية مما أدى إلى أن يتبلور الصراع حول التقسيمات التي نتجت عبر السياسات الداعمة للعنصرية مثل: "أولاد البحر وأولاد الغرب". وهي ذات السياسات التمييزية discriminatory التي كانت في الوقت السابق أدت إلى فصل الجنوب، ثم تفجير الحرب في دارفور وجنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق. لذلك عندما اندلعت

الحرب بين الدعم السريع والجيش (الذي تسيطر على قراره الحركة الإسلامية ضمن سيطرتها على كل مؤسسات الدولة الأخرى)، كان الفضاء معبأ سلفاً بهذا الانقسام العنصري/الجهوي/الهوياتي فتعمقت الأزمة السودانية وزاد تعقيدها مما يستدعي جهداً كبيراً من العلماء والخبراء لمعالجة الجذور الحقيقية للأزمة بدلاً عن الحديث عن نتائجها فقط. لكن تكمن المشكلة في أن الطبقة السياسية القابضة على السلطة بالقوة (تحالفت مع العسكر) لا تسمع لصوت العقل والعلم والحكمة. فأصبح أصحاب الحل لا صوت لهم. وهذا يستدعي دعم دولي لعملية الانتقال المدني الديمقراطي، وبدون هذا الدعم يصبح الانتقال المدني السلمي أمراً بالغ الصعوبة وفقاً لمعطيات الواقع السياسي - لا سيما أن الحرب قد بدأت في إعادة ترتيب المشهد السياسي على أوضاع جديدة تنذر بإقصاء القوى المدنية الممثلة للثورة وإعاقة الانتقال الديمقراطي. وهذا هو الأرجح والمتوقع بعد توقف الحرب حيث ما زالت عناصر النظام القديم ممسكة بكل مفاصل الدولة ومؤسساتها بما يمكنها من فرض أجندتها المعروفة مدعومة بالمبررات التي صاغتها ولخصتها في عبارة "حرب الكرامة"، بينما هي التي صنعت المليشيا وأن ما قامت به هو مجرد تصحيح للخطأ الاستراتيجي التاريخي الكبير ولا ينبغي أن نتوقع أن يكافئها الشعب عليه بقبوله بعودتها للسلطة مرة أخرى "ثمناً" لما فعلته بينما في حقيقة الأمر أن الشعب هو الذي دفع الثمن - فهل من المنطق أو العدل أن يدفع الشعب الثمن مرتين؟

أولاً: تشخيص الأزمة السياسية في السودان:

ترى هذه الورقة أن معالجة الأزمة السياسية في السودان يمكن أن تشتمل على مناقشة عدة مسائل هي: تشخيص الأزمة السودانية، مخاطبة جذور الأزمة، إصلاح الأحزاب السياسية، التركيز على عملية بناء السلام ومعالجة معوقات بناء السلام. وتتبع هذه الورقة منهج وصفي مع مدخل سوسيو-سياسي. لذلك لا تربط الورقة جذور الأزمة بتاريخ¹ محدد بل بـ "السلوك السياسي" وطبيعة "العقلية السياسية" التي تراكمت أخطائها حتى وصل السودان إلى مأزق تاريخي تتعرض فيه الآن الدولة ليست لحرب محدودة بل لحرب تحمل في طياتها كل بذور تمزق الدولة بسبب الانقسام المجتمعي الحاد الذي وصل إليه السودان قبل الحرب وتفاقم أثناء الحرب. وانحراف الصراع في الحرب إلى صراع هوياتي يشكل خطورة على بقاء الدولة موحدة ما لم تتم المعالجة الجذرية للأسباب التي تؤدي إلى الصراع والحروب.

يمكن تشخيص الأزمة السودانية في أربعة أبعاد:

1. أزمة القيادة.

2. أزمة الشرعية.

¹ للأحداث السياسية التاريخية (نشأة الأحزاب والصراعات السياسية والانقلابات العسكرية) أنظر: جمال الشريف، الصراع السياسي على السودان (1840 - 2008)، الخرطوم: شركة مطابع العملة السودانية، ط2، 2010؛ وبرايم الحاج موسى، التجربة الديمقراطية وتطور نظام الحكم في السودان.

3. أزمة الهوية

4. أزمة الأخلاق.

(1) أزمة القيادة:

تعاني نخبنا القيادية من الكثير من النواقص والسلبيات. فهي أسيرة لبيئة/تربية أبوية (Patriarchal). ويترتب على ذلك اسقاطات سلبية على الرؤية والسلوك السياسي. فمن الطبيعي أن مثل هذه النخب القيادية تتسم بعدم الموضوعية نتيجة لتأثير الولاءات العشائرية والقبلية والعنصرية والإثنية والجهوية وغيرها من العصبويات والخلفيات الاجتماعية التي تؤثر سلباً على تفكير القائد/الزعيم (صانع السياسة ومتخذ القرار). يترتب على ذلك أيضاً غياب الرؤية السياسية والتفكير الاستراتيجي والإرادة السياسية لأنه مقيّد بأجندة/ضغوطات العشيرة والقبيلة وغيرها من الانتماءات دون الوطنية. وعلى المستوى الجمعي يتجلى التأثير في غياب المؤسسية مع سيادة روح الفردانية أو الشخصية.²

كذلك لهذه الخلفيات والمرجعيات الاجتماعية/التربوية التقليدية اسقاطات سلبية على السلوك السياسي تتمثل في الأنانية وتعظيم المصالح الشخصية. وتقدم حركات دارفور أقوى دليل إمبريقي لصحة هذه الفرضية. فمع وجود قضية واحدة لكل نخب دارفور (الظلم/التهميش/الإقصاء) من طرف واحد هو السلطة المركزية إلا أن هذه الحركات – التي بدأت بحركتين فقط (حركة تحرير السودان والعدل والمساواة) – تشظت في بضعة سنين إلى أكثر من (30) حركة معارضة مسلحة؛ فكل واحد من العناصر القيادية يطمح في أن يكون قائداً لذلك يتم الانشطار لكي يصبح هو رئيساً للجنح المنشق، حتى أن معظم الحركات المنشقة تحمل كل واحدة منها اسم مَنْ قاد الانشقاق. (هذه النقطة ترتبط أيضاً بأزمة الأخلاق).³

ويرتبط بأزمة القيادة فشل النخب في تحقيق الاندماج والتكامل الوطني وبناء الهوية الوطنية الجامعة. يتجلى فشلها في أنها لم تحافظ على استمرارية ثلاث ثورات فجرها الشعب ضد أنظمة دكتاتورية عسكرية. ومن أسباب فشل النخب في هذا السياق أنها تفتقر للرؤية – أي ليس من بينها قيادات رؤيوية visionary leaders وليس لها برامج للتغيير programmatic leaders؛ إضافة إلى الخلافات في داخل النخب inter-elite dissensions، والانشقاقات في داخل الحزب الواحد intra-party schisms والصراعات بين الأحزاب حول المصالح inter-

² عبده مختار موسى، التحديات والأسئلة الكبرى في الفضاء السياسي العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد (500)، السنة (43)، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين الأول/أكتوبر 2020

³ في تراث دارفور مثل شعبي يقول: "سلطة للساق ولا مال للخناق". (يعني: أن الفرد الدارفوري يجب أن تكون له سلطة حتى الساق فقط أفضل له من أن يغرق في المال حتى العنق)!

... party conflicts⁴ فضلاً عن تحالف بعض الأحزاب مع الجيش، ومنها من عمل على اختراق الجيش وتسييسه.

وبسبب احتكار السلطة في يد نخبة محدودة - لا تمثل إلا شريحة محدودة من القوى الاجتماعية والسياسية - يؤدي إلى الاحتقان وشعور قطاعات كبيرة بالاستبعاد والإقصاء والتهميش. وهذا ما أدى إلى توترات ونزاعات وصراعات، وأدى في النهاية لاندلاع التمرد والحروب وانفصال الجنوب وأزمة دارفور. وقد عانت التجربة الحزبية/الديمقراطية في السودان من الضعف وبعض المشكلات. ولم تنجح الديمقراطية الليبرالية في تحقيق التمثيل الحقيقي representativeness في الحكم لدولة عالية التعدد فوجدت كثير من القوميات نفسها غير ممثلة في السلطة. ولمعالجة هذه المشكلة الخاصة بعدم تمثيلية الحزب صاحب الأغلبية فإن الديمقراطية التوافقية الأنسب للسودان. وقد نجحت في دول كثيرة عالية التنوع (الثقافي والإثني واللغوي) - مثل سويسرا وألمانيا وبلجيكا والدنمارك والسويد ولبنان. ويمكن تطبيقها في السودان مع انتخابات التمثيل النسبي والفدرالية ونظام رئاسي.

2. أزمة الشرعية:

يمكن القول أن الشرعية هي الوجه الآخر للديمقراطية. فعندما يكون النظام شرعياً - أي وصل إلى السلطة بطريقة ديمقراطية ونال رضا الشعب - يكون قد اكتسب القبول والطاعة والولاء. وهذا يعني اندماج الجميع في العمل الوطني ويتمثلون الروح الوطنية ويتحقق الاستقرار. ومن مظاهر عدم الشرعية عندما لا يكون النظام السياسي محل إجماع من التخب ورضاء الشعب. والشرعية هي صفة يجب أن تلازم أي نظام سياسي كي يكون مؤهلاً لممارسة الحكم، وهي تقوم على جانبين: الأول شكلي يتمثل في دستورية {مشروعية} السلطة، أي إقامتها وممارستها وفق قواعد الدستور؛ والثاني جانب موضوعي يتمثل بقناعة ورضا أفراد المجتمع بهذه السلطة. وهذان الجانبان لا ينفصلان عن بعضهما البعض.⁵

وتنظر الجماعات إلى النظام السياسي على أنه شرعي أو غير شرعي بقدر ما تتناسب قيمه الاجتماعية والأخلاقية والدينية مع قيمها. وقد ترتبط الشرعية بأشكال عديدة من المنظمات والمؤسسات السياسية (الأحزاب، البرلمان...). وترتبط بطريقة الوصول للسلطة ثم كيفية ممارستها. الملاحظ أن كثيراً من الأنظمة تلجأ لتلفيق الشرعية

⁴ Abdu Mukhtar Musa, *Popular Uprisings in Sudan: Revolutionary Processes Intercepted. Advances in Politics and Economics*. Vol. 5, No. 1, 2022. USA. CA. Los Angles.

www.scholink.org/ojs/index.php/ape

⁵ خميس حزام والي، النظم السياسية: دراسة للنظم السياسية الرئيسية المعاصرة ونظم الحكم في بعض البلدان العربية، (الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 1999)، ص 307؛ في: الشيخ ولد الخليفة، أثر أزمة الشرعية في الدول العربية (رسالة دكتوراة في العلوم السياسية، الخرطوم: جامعة أم درمان الإسلامية، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2008)، ص 9؛ في: عبده مختار موسى، المرجع السابق.



إما بتبريرات دينية (الحكومات الثيوقراطية وبعض الملكيات) أو بمسوغات حفظ الأمن والاستقرار (الشموليات والدكتاتوريات العسكرية).

3. أزمة الهوية:

إن أزمة الهوية في كثير من الدول (السودان نموذجاً) ترتبط بفشل النخبة في حسن إدارة التنوع والدليل على ذلك أن كثير من الدول أكثر تعددا وتنوعا (من السودان مثلاً) نجحت نجحها في حسن إدارة التنوع وفي تشكيل هوية وطنية جامعة تقوم على مبدأ المواطنة المتساوية بغض النظر عن اللون أو الجنس أو الدين أو العرق. من أمثلة تلك الدول: أمريكا والهند ونيجييا. في السودان فشلت القيادات الحاكمة في التعامل مع مكونات الدولة السودانية بجياد، والحازت لبعضها سواء كان من خلال الخطاب أو السياسات أو الفرص والتنمية والخدمات فترسخت صورة السياسي المنحاز سياسياً أو عرقياً أو جهوياً مما فجّر الشعور بالغبن والإحساس بالظلم على مستوى الأفراد والجماعات والمناطق ففتجرت الحروب وتم استنزاف الموارد وعرقلة التنمية وإفقار الشعب.⁶

حل أزمة الشرعية وعدم الاستقرار يمكن أن يتم من خلال تطبيق الديمقراطية السليمة. لكن من أكبر التحديات التي تواجه بناء الديمقراطية هي سيطرة الهويات الصغرى على بنية الدولة. فلا يمكن الحديث عن بناء ديمقراطي بدون وجود دولة متماسكة ومستقرة تتمتع بهوية وطنية جامعة تدعم الاستقرار اللازم لادخال الديمقراطية فيها حيث تؤكد ذلك التجربة الأوربية التي تبلورت واستقرت فيها الدولة-الأمة، الدولة المركزية الحديثة، ثم تحولت تدريجياً إلى دول ديمقراطية. لذلك يتولّد التخوف من أن كثير من الدول العربية لا تحتتمل الديمقراطية الليبرالية/التعددية لأن "التعدديات العصبائية المترسبة لم تنصهر بعد في بوتقة الدولة الحديثة والمجتمع الحديث. وهذا النوع القديم من التعددية سرعان ما يطغى على التعددية الديمقراطية ويحل محلها بشكل يتجاوزها إلى ما يشبه الفوضى أو الحرب الأهلية."⁷ وقد أدى صراع الهويات في السودان إلى إنفصال جنوبه في عام 2011.

4. أزمة الأخلاق:

عدم توافر الأخلاق التي تشكل قاعدة للالتزام الوطني ورافعة للمصلحة العامة تسبب خللاً كبيراً في تفكير القائد وفي سلوكه السياسي، وتضطرب عنده معايير ترتيب الأولويات (الأجندة) وتراجع المصلحة العامة وتحل مكانها المصلحة الذاتية أو الشخصية والمصلحة الحزبية أو القبلية أو الجهوية أو حتى مصلحة مجموعته/جماعته التي جاءت

⁶ عبده مختار موسى، المرجع السابق.

⁷ محمد جابر الأنصاري، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القبطية: مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي، ط2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995) ص 190؛ وكذلك أنظر: أشرف عثمان، الدولة النيوباتريموثيالية في المشرق العربي في المنطق العصبوي وإعادة إنتاج الطائفة، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 11، المجلد الثالث - شتاء 2015 (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)، ص 40. وقد قال ابن خلدون في مقدمته "إن الأوطان الكثيرة العصاب قلّ أن تستحكم فيها دولة" (عبد الرحمن بن محمد بن خلدون: مقدمة ابن خلدون في طبيعة العمران في الخليفة، تحقيق محمد السناري، دمشق، القاهرة: دار الكتاب العربي، ط 1، 2015، ص 209).

به إلى السلطة - انتخاباً أو انقلاباً. وهنا مسألة ترتبط ببنية العقل السياسي حيث يبدو أن سلوكنا (السياسي) لا تحدده الأخلاق أو المبادئ أو العقيدة، بل تحدده القبيلة أو العشيرة أو الطائفة. إضافة إلى ذلك فإن الاختيار للوظيفة العامة يقوم على معايير غير موضوعية (أو غير عادلة) حيث لا يتم بمعيار الكفاءة، بل بالمعايير الأخرى (ترضيات سياسية، موازنات، محسوبية/مجاملات بحكم القرابة، علاقات عنصرية/قبلية/جهوية...). وكلها تنتفي في حالة احتكام المسؤول للضمير الوطني والأخلاق. ويكون نتاج ذلك التأثير على الأداء الكلي للجهاز البيروقراطي وما يرتبط بذلك من فساد إداري وضعف عملية إدارة التنمية وفشل المشروعات وانحيار الخدمة العامة بصورة عامة. وحتى الدول العربية الغنية يتم الآن استنزاف مواردها بأخطاء سياسية وأخلاقية. جانب آخر في أزمة الأخلاق ترتبط بالضمير الوطني. غياب الضمير الوطني يتجلى في وضع المصلحة الشخصية أو الخاصة ومصصلحة العشيرة/القبيلة/القرابة (المحسوبية) على حساب المصلحة العامة أو مصلحة الوطن.⁸

في ما يتصل بأزمة القيادة في السودان يمكن النظر في الصراع في السودان باعتباره تجليات لفشل النخبة والطبقة السياسية في تحقيق الآتي:

1. فشلت في حُسن إدارة التنوع.
2. فشلت في حُسن إدارة الموارد وتحقيق التنمية الشاملة العادلة equitable and comprehensive development
3. فشلت في تحقيق التكامل الوطني/القومي national integration

كل هذه العناصر متداخلة ومكملة لبعضها البعض في ما وصل إليه السودان من اضطرابات وعدم استقرار سياسي وانقلابات وأزمات وحروب إلى حد الانفصال (الجنوب في 2011). فمثلاً، فشل النخبة السياسية في إدارة التنوع بحياذ - دون انحياز لجهة أو عنصر أو إثنيات/قبائل محددة في الفرص والتنمية والسلطة والثروة - أدى إلى تحريك النعرات العنصرية والقبلية والجهوية. وإزاء الشعور بالظلم والحرمان والتمييز على أساس هوياتي صارت القبيلة والعشيرة والإقليم أو المجتمع المحلي هو الملاذ - وجودياً ونفسياً واجتماعياً وسياسياً. أدى ذلك إلى نمو وتبلور وتعزيز الهويات الصغرى بأشكالها المختلفة - على حساب تشكيل الهوية الوطنية أو خصماً على عملية بناء الهوية الجامعة الشاملة. مقروناً مع هذا تم الاستقطاب السياسي على هذا الأساس (الإثني/الجهوي/العنصري) فتتج عنه انقسام مجتمعي وجماعي communal عميق وحاد. وعندما اندلعت الحرب بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع في ابريل 2023 ظهر أثر هذا الانقسام الهوياتي فأدى إلى ظهور حواضن اجتماعية/إثنية للدعم السريع الذي وجد في الإثنيات المهمشة والخاضعة لتمييز على أساس عنصري، وجد فيها مصدر تجنيد

⁸ عبده مختار موسى، المرجع السابق.



مستمر لقواته وهذا أدى إلى تعقيد الأزمة وإلى إطالة أمد الحرب. فالنخبة السياسية الحاكمة تزرع ما حصده من سياساتها التمييزية العنصرية – لكن يظل الشعب هو الذي يدفع الثمن.

ثانياً: جذور الأزمة:

منذ الاستقلال ظل تركيز التنمية (مشروعات وصناعات وبنية تحتية) في "الوسط النيلي" وفي المركز. فضلت القبائل تتقاتل حول المصادر المحدودة للمياه. فلو أن الحكومة المركزية اهتمت بمشاريع المياه والخدمات في تلك الأقاليم لمنعت الكثير من النزاعات والصراعات القبلية. وبعد عقود من الصراعات القبلية أدركت نخب تلك الأقاليم بأن سبب الصراعات هي الحكومة المركزية بالإهمال والظلم وتكريس التخلف والحرمان، اتجهت في صراعها من صراع داخلي إلى تنظيم نفسها في شكل حركات مطلبية موجهة للحكومة المركزية. كان الاحتجاج في البداية سلمياً (الكتاب الأسود نموذجاً)⁹ ثم عندما واجهت الحكومة المركزية المطالب بالتجاهل ثم بالحسم العسكري اضطرت نخب تلك المناطق لحمل السلاح. فكان نتاج ذلك حرب الجنوب حتى انفصل وحروب مناطق أخرى ما زالت مستمرة (جنوب كردفان ودارفور) وإن كان في سياق حرب شاملة منذ أبريل 2023. إذن الفشل في حسن إدارة الموارد ارتبط بغياب التنمية العادلة وأدى ذلك إلى تطلعات اقتصادية وغبن اجتماعي ساعد في تغذية التمرد والحروب – مقرونًا مع ذلك أن الظلم يتم على خط إثني/عنصري/جهوي فزاد من تعميق وتجزؤ الهويات الصغرى وتساعد صراع هويات مسلح تجلّى في حرب 2023 – كما سبقت الإشارة.

على الرغم من أن جذور الصراع القبلي قديمة إلا أن عملية تسييس القبلية tribalism والإثنية في عهد حكومة البشير العسكرية/الإسلاموية هو الذي أدى إلى تعزيز الهوية القبلية/الإثنية/الجهوية. فقد شهدت فترة حكم الإسلامويين تفاعل الإسلام السياسي مع الاستقطاب الإثني. فعندما جاءت حكومة الإسلامويين إلى الحكم في 30 يونيو/حزيران 1989م تصاعدت عملية أثنية (Ethnicization) النزاعات بسرعة متزايدة، حيث كان للحكومة الإسلامية الجديدة "تأثير مباشر وقوي في تغذية النزاع بأبعاد أيديولوجية وعرقية وسط الأطراف التي تسمى عرب وزرقة."¹⁰ وعندما شعر الفور بأن ما يجري قد تجاوز الحدود قاموا في بداية 2003 بتكوين جيش تحرير دارفور. وتحول اسم الحركة إلى حركة/جيش تحرير السودان. ثم برزت لاحقاً حركة أخرى تسمى العدل والمساواة – تشكلت أساساً من قبيلة (الزغاوة). وزاد الأمر تعقيداً تسييس الدين أو تدين السياسة. وقد صوّر الإسلاميون الحرب ضد الجنوبيين بأنه حرب دينية لاستجداء عطف الشعب المعروف بتدينه القوي، بينما في واقع

⁹ "الكتاب الأسود" صدر في أواخر تسعينات القرن العشرين – بدون مؤلفين. لكن لاحقاً اعترف (خليل إبراهيم زعيم "حركة العدل والمساواة" بأنهم هم الذين أعدوا هذا الكتاب. ويجوي الكتاب أرقاماً وإحصائيات توضح احتكار قبائل (شمالية/نيلية) للسلطة في السودان على حساب قبائل السودان ومناطقه الأخرى. أنظر: عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات؛ وبيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009)، ص 44 – 48.

¹⁰ المصدر نفسه.

الأمر إن الحرب كانت مرتبطة بالتظلمات وغياب العدالة في التنمية والخدمات والفرص وغياب دولة العدالة والقانون والمواطنة. وعندما اندلعت الحرب في دارفور سقط هذا التبرير لأن دارفور مسلمة بنسبة 100%.

ثالثاً: مفهوم "بناء السلام" ومطلوباته:

ترى هذه الورقة أن غياب الدولة المحايدة والتنمية العادلة، مع سيادة المنهج الأمني والعقلية العسكرية/الشمولية وسياسات التمكين والاقصاء التي اتبعتها حكومة الحركة الإسلامية في السودان، وتسييس القبلية وأثنية السياسة واختراق مؤسسات المجتمع المدني/الأهلي، هي المسؤولة عن أزمة الحكم وفي صناعة مشكلة دارفور (ومناطق أخرى) وفي استدامة الحرب من خلال إضعاف دور وفاعلية الآليات التقليدية المحلية (الإدارة الأهلية) في بناء السلام في السودان.

منذ بداية هذه الألفية الثالثة برز اتجاه عام في أفريقيا لتجنب العنف وحسم المشكلات بالحوار من خلال مؤسسات استيعابية تتيح اقتسام السلطة.¹¹ غير أن النخبة السياسية في السودان انقسمت في صراعات حول السلطة وفشلت في أن تواكب مثل هذا الاتجاه. ويتفق الباحثون على صعوبة تعريف بناء السلام وصعوبة تحقيقه في الواقع.¹² وقد قدمت الدكتورة ويندي لامبورن¹³ Wendy Lambourne تعريفاً لبناء السلام بعد الحرب (بعد الصراع) بأنه: "استراتيجيات يتم تصميمها لتطوير وضمان سلام مستقر ومستدام، والذي فيه تتم الاستجابة للحاجات الإنسانية الضرورية للناس ويضمن عدم تكرار الصراعات العنيفة."¹⁴

¹¹ Tarekegn Adebo, post-conflict peace building and prospects for democracy with reference to Africa, occasional paper, the Life and Peace Institute, Uppsala, Sweden, 2005, p. 7.

¹² Elisabeth M. Cousens, "Introduction" in Elisabeth M. Cousens & Chetan Kumar (eds), *Peacebuilding as Politics: Cultivating Peace in Fragile Societies* (Boulder, Colorado: Lynne Rienner, 2001), pp. 1-20; in: Wendy Lambourne, *Ibid.*, p. 3.

¹³ الدكتورة ويندي لامبورن أستاذة جامعية استرالية، تعمل نائبة مدير ومنسق أكاديمي لمركز دراسات السلام والصراع في جامعة سديني. حصلت على درجة البكالوريوس بدرجة الشرف في علم النفس في جامعة ملبورن، ودبلوم عالي في العلاقات الدولية والقانون الدولي. تركزت بحوثها في الفترة الأخيرة في تحليل وتقييم العدالة الانتقالية، المصالحة وبناء السلام عقب عنف جماعي مع تركيز إقليمي على أفريقيا والباسفيك. وقد أجرت بحوث ميدانية في رواندا، كمبوديا، تيمور الشرقية، وسيراليون، ويوغندا وبورندي. كما تركز الآن على بحوث النوع (الجنادر) والعدالة الانتقالية في كينيا، شمال يوغندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية. كما تغطي دراساتها، وإشرافها على البحوث، مجالات الأمم المتحدة، الإبادة الجماعية، التدخل الإنساني، فض النزاع ومعالجة الصدمات وعلم نفس السلام

¹⁴ Long-term follow-through has been identified by a number of researchers as important to the success of post conflict Peace-building (see, for example, Stephen J. Stedman & Donald Rothchild, "Peace Operations: From

Short-Term to Long-Term Commitment", *International Peacekeeping*, 3:2 (Summer 1996), pp. 17-35; C.-P.

David, "Does Peacebuilding Build Peace? Liberal (Mis)steps in the Peace Process", *Security Dialogue*, 30:1



يرى الخبراء أن اتفاقيات السلام في حد ذاتها لا تنهي الحرب ولا تحقق سلاماً مستداماً. في معظم الحالات تسود عقلية الحرب التي تهدد إمكانية توطيد السلام والمصالحة في فترة ما بعد الحرب. وهناك اعتقاد وسط الخبراء في مجال بناء السلام بأن إنهاء العنف عن طريق اتفاقية سلام أو نصر عسكري لا يعني تحقيق السلام.¹⁵ لكن الأرجح هو أن إنهاء الحرب أو ما يُسمى حالة ما بعد الصراع يعطي فرصاً جديدة يمكن اغتنامها أو إهمالها.¹⁶ ويرى المراقبون أن المجتمع الدولي يمكن أن يلعب دوراً مؤثراً – إما بتغذية أو منع عملية بناء السلام. فالملاحظ أنه في عصرنا الراهن أصبحت الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تتدخل بصورة كبيرة في محاولة إعادة بناء سلام لمجتمعات عقب الصراع العنيف. والحالة السودانية الراهنة تستدعي الاهتمام الأممي الكافي على ضوء التجارب الدولية المماثلة.

يرى المحللون أن الحرب الأهلية "كواقع يمكن تتبع جذوره المتمثلة في التطلعات المشروعة وكتنتاج للسياسات الخاطئة، وأن هذه الحروب يمكن ويجب حلها من خلال تسوية بالمفاوضات.¹⁷ إن الاقتناع بأن الصراعات يمكن حلها solvable يشكل الخطوة الأولى الإيجابية في حل الصراع؛ وهي جزء مكتمل في عملية بناء السلام. لكن مع الأسف إن الأطراف المتحاربة غالباً ما تبدأ في تخفيف حدة موقفها إلا بعد ارتكاب فظائع. وعندما تصل الحرب إلى طريق مسدود بسبب توازن القوى، وبعيداً عن الإرادة والالتزام بالمبادئ والعقبات والتغير في ميزان القوة تفرز الظروف التي تدفع أطراف الصراع إلى الرضوخ لجهود الحل السلمي.

مطلوبات بناء السلام:

إن عملية بناء السلام في السودان تحتاج – في ما تحتاج – إلى آليات وتدخلات (استراتيجية وسياسات وبرامج) لكي تتحقق على أرض الواقع. من هذه المطلوبات الأساسية basic pre-requisites يمكن تحديد:

1. المصالحة والعدالة؛
2. العدالة الانتقالية؛
3. نشر ثقافة السلام؛
4. تعزيز ذلك بدور المجتمع المدني/الأهلي وخاصة الإدارة الأهلية.

(March 1999), pp. 25–41; in: Wendy Lambourne, Ibid., p. 3.

¹⁵ Wendy Lambourne, "Post-conflict Peace-building: Meeting Human Needs for Justice and Reconciliation, Peace, Conflict and Development – Issue Four, April 2004 ISSN: 1742–0601, p. 2.

¹⁶ Robert L. Rothstein, "Fragile Peace and its Aftermath" in *After the Peace: Resistance and Reconciliation*

(Boulder, Colorado: Lynne Rienner, 1999), p. 224; in: Wendy Lambourne, Ibid., p. 2.

¹⁷ Thomas Ohlson and Mimmi Söderberg, *From Intra-State War to Democratic Peace in Weak States* Uppsala Peace Research Paper No 5 (Uppsala: Uppsala Univ., 2002), p. 14; see also I. William Zartman, *Illusive Peace. Negotiating an End to Civil Wars* (Washington, D. C.: The Brookings Institution, 1995):332–333; in: Adebo, op. cit., p. 11.

1. العدالة والمصالحة:

هناك مَنْ يرى أن "العدالة والمصالحة" هما أهم استحقاقات عملية بناء سلام ناجحة في أعقاب الصراع. بل هذه الميكانيزمات تزداد أهميتها عقب عمليات الإبادة. يستند هؤلاء إلى نظرية بورتون Burton Theory الخاصة بالحاجات الإنسانية لفض النزاعات، ونظرية ليدرأخ Lederach الخاصة بتحويل الصراع "conflict transformation" ونظرية فولكان ومونتفيل Volkan and Montville في الحاجة للتغلب على العداوات من خلال الاعتراف بالجراحات مع استدعاء التاريخ المشترك واستصحاب التعاطف مع الآخر. تقترح هذه النظريات أهمية المصالحة reconciliation كوسيلة لفض الصراع وتحويل النزاع. واستندت الباحثة (د. ويندي لامبورن) في ذلك إلى دراسات ميدانية وتحليل أولي لتجارب في سيراليون وتيمور الشرقية.¹⁸

تعتبر العدالة والمصالحة جوانب مهمة جداً في بناء السلام لحالة ما بعد الحرب حيث تبرز الحاجة لإنهاء العنف، نزع السلاح من المقاتلين، استعادة حكم القانون والتعامل مع مجرمي الحرب، وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان. وتنطوي أيضاً على التغلب على أو تحويل العداوات التي أفرزها الصراع و"بناء جسور بين الناس العاديين". وهذا يستلزم الحاجة إلى المصالحة. وللعدالة والمصالحة أهمية كبيرة ودور أساسي في إنجاح (أو فشل) اتفاقيات السلام وفي فشل أو نجاح عمليات بناء السلام، وفي استدامة سلام بعيد المدى.¹⁹

ويتفق الخبراء في هذا المجال أنه "يجب عدم تجاهل مسائل العدالة والمساءلة لجرائم الحرب والانتهاكات الكبيرة لحقوق الإنسان في تسويات السلام الخاصة بإنهاء الحروب الأهلية."²⁰ ويبدو أن هناك اعتراف متزايد من قوى التدخل الدولي أن البراجماتية قصيرة المدى ليست وصفة علاج ناجع لسلام واستقرار بعيد المدى. وقد لاحظ كريتز Kritiz أن هناك نقلة في النموذج paradigm shift الخاص بالمواقف حيال الاعتراف بالانتهاكات السابقة في مجال حقوق الإنسان والتدخل الدولي في تنفيذ آليات المحاسبة وفي متابعة تطبيق العدالة والمصالحة.²¹

وهذا ما يحتاجه السودان لبناء السلام المستدام.

¹⁸ للمزيد من التفاصيل عن هذه الدراسات الميدانية أنظر: ويندي لامبورن، مرجع سبق ذكره.

¹⁹ Wendy Lambourne, op. cit., p. 4

²⁰ Ibid., p. 372.

²¹ Priscilla B. Hayner, "Fifteen Truth Commissions - 1974 to 1994: A Comparative Study", *Human Rights Quarterly*, 16 (1994), pp. 597-655; Neil J. Kritiz (ed.), *Transitional Justice: How Emerging Democracies Reckon With Former Regimes*, 3 volumes (Washington, DC: United States Institute of Peace Press, 1995).

²³ William Schabas, *USIP Special Report: The Genocide Convention at Fifty* (Washington, DC: United States Institute of Peace, 1999); in: Wendy Lambourne, op. cit., p. 6.



العدالة والمصالحة هما أساس بناء السلام، لكن ليس هناك تنظير كافٍ عن علاقتهما مع بعضهم البعض، بل ليس هناك لغة مشتركة حول ماذا يعنينا في سياق سلام ما بعد الحرب.²² لكن يرى البعض بأن العدالة هي مكوّن ضروري في المصالحة²³ على الرغم من أنهما في الواقع قد يبدوان غير منسجمين (كما في حالة البوسنة).²⁴ لذلك يُؤيد توسيع فهمنا لبناء السلام ليشمل تحويل الصراع والعدالة الاستردادية restorative والتنمية الاجتماعية/الاقتصادية. أما ماني Mani فهو يُؤيد وحدد ثلاث مجموعات للعدالة، وهي ضرورية للمصالحة ولبناء السلام، وهي: العدالة القانونية، والعدالة التصحيحية rectifying justice والعدالة الاجتماعية.²⁵ تعتبر "العدالة" مفهوم معقد لأنها تنطوي على مضامين جوهرية ورمزية واقتصادية واجتماعية وقانونية ونفسية. ويمكن أن تكون عقابية (retributive) أو تعويضية (restitutive) أو استردادية (restorative). لكن أي نوع من العدالة هو الضروري؟ هذا يعتمد على الأوضاع والظروف المحلية، فللناس أولويات مختلفة حيال العدالة، وكذلك أولويات مختلفة للمصالحة. فعند البعض أن الاعتذار يشكل الخطوة الأولى، بينما عند البعض الآخر فإن العفو أو حتى الصلح يمكن أن يتم بدون اعتذار عن الجرم المرتكب. وعما إذا كانت العدالة مطلوبة للمصالحة فهذا مثار جدال ويختلف الناس حول تقدير أي نوع من العدالة الأكثر أهمية للمصالحة.²⁶ كذلك تبرز أهمية السعي لتجنب اجترار جراحات الماضي كخطوة أولى لبناء علاقة جديدة تؤسس على الثقة والاحترام - خطوة ضرورية في عملية المصالحة.

إن الحاجة لوجود أو عدم وجود أي من هذه المكونات يسهم في بناء مفهوم المصالحة عند الأفراد والمجتمعات في سياقات مختلفة. تتأثر الاقتربات الخاصة بالمصالحة بالاختلافات الثقافية والتي تتأثر بالمعتقدات الدينية وبالتقاليد

²² Donna Pankhurst, "Issues of Justice and Reconciliation in Complex Political Emergencies: Conceptualizing Reconciliation, Justice and Peace", *Third World Quarterly*, 20:1 (1999), p. 254; in: Wendy Lamoure, op. cit., p.7.

²³ International Peace Academy, *Civil Society and Conflict Management in Africa*, Report of the IPA/OAU

Consultation, Cape Town, South Africa, 29 May – 2 June 1996; John Paul Lederach, *Preparing for Peace: Conflict Transformation Across Cultures* (Syracuse, New York: Syracuse University Press, 1995).

²⁴ N. Dyson & M. Spencer, "Prosecuting War Criminals", *Peace Magazine*, 16:2 (Spring 2000), p. 22).

²⁵ Rama Mani, "Conflict Resolution, Justice and the Law: Rebuilding the Rule of Law in the Aftermath of

Complex Political Emergencies", *International Peacekeeping*, 5:3 (Autumn 1998), pp. 5-8.

²⁶ Wendy Lambourne, op. cit., p. 8.

الاجتماعية.²⁷ مثلاً في رواندا وكمبوديا يُلاحظ نفوذ المسيحية والبوذية على المواقف تجاه العدالة والمصالحة.²⁸ وهناك تجارب دولية كثيرة في مجال العدالة والمصالحة، لكن تضيق عنها هذه المساحة. بيد أنه يمكن إسقاط المفهوم على حالة السودان. ففي السودان هنالك آليات تقليدية يمكن توظيفها - لكن دون تسييس - في عملية المصالحة وبناء الثقة وبناء السلام وهي "الإدارة الأهلية". فعندما تم حل الإدارة الأهلية في السبعينات من القرن العشرين زادت الصراعات القبلية وتفاقت المشكلات الأمنية بسبب الفراغ الأمني الذي ترتب على إلغاءها. لذلك اضطر نظام الإنقاذ (العسكري/الإسلاموي) إعادتها لكن في نطاق ما يخدم مصالحها بكسب ولاء القبائل عبر قياداتها، فعملت على تسييس الإدارة الأهلية مما أدى إلى إضعافها وفقدت ثقة القبائل فيها. فازداد الوضع الأمني سوءاً وتعقيداً عندما اندلعت حرب دارفور (عام 2003) بسبب الظلم والتهميش الذي مارسته حكومة البشير العسكرية/الإسلاموية.

ويمكن في الفترة الانتقالية - بعد وقف الحرب - الاستعانة ببعض الآليات التقليدية في تعزيز دور العدالة الانتقالية مثل تشكيل مجلس حكماء والاستعانة بالإدارة الأهلية والعرف في انجاح عمليات الصلح والعفو والمصالحة.

2. نشر ثقافة السلام:

وتشمل مطلوبات بناء السلام نشر "ثقافة السلام". إن من أهم عوامل وآليات بناء السلام هي نشر ثقافة السلام التي تساعد على نشر قيم التسامح وقبول الآخر وصولاً للتعايش السلمي. غير أن هذه العملية نفسها تعاني من معوقات في السودان وعلى رأسها تدخل الحكومة في عمل الآليات الشعبية المطلوب منها نشر هذه الثقافة - خاصة منظمات المجتمع الأهلي التي تأثرت بتدخل الحكومة مما أصابها بالخلل واعتلت وظيفتها. فالتمكن/التسييس جاء بكوادر تابعة للحزب الحاكم لكن غير مرغوب فيها - شعبياً - وتفتقر لعملية التواصل الطبيعي مع قواعدها، ومن ناحية أخرى فقدت القواعد الثقة في هذه القيادات المسييسة والمفروضة فرضاً على الجماهير وأن النخب الممثلة للحزب (المفروضة بالتمكين) يُنظر إليها بأنهم مصطادي مصالح شخصية. ففقدت هذه النخب هيبتها وأثر ذلك على أداء الآليات الأهلية التي كانت مستقلة وتخدم المجتمع بكفاءة وحياد. فكان نتاج التسييس والتمكين (تدخل الحكومة/الحزب الحاكم) هو ضعفها وفقدان سلطانها وهيبتها، ففقدت وظيفتها الاجتماعية التقليدية ودورها التاريخي كآلية ناظمة للمجتمع المحلي/القبلي وضابطة لحركته وتماسكه.

إذن هذه القيادات فقدت هيبتها ولم تعد لها كلمة مسموعة، وتقل عملية تأثيرها على القبائل/القواعد. لذلك أصبح المواطن/أفراد القبائل يصنفون قيادات هذه الآليات بأنهم "تبع الحكومة" و "مؤتمرجية" (أي تبع حزب المؤتمر

²⁷ M. Hurley (ed.) *Reconciliation in Religion and Society*. (Belfast: Institute of Irish Studies, Queens University, 1994), pp. 163-188.

²⁸ Wendy R. Lambourne, "Justice and Reconciliation: Post-Conflict Peacebuilding in Cambodia and Rwanda", PhD Thesis, University of Sydney, 2002.



الوطني الحاكم). وهناك استخدام لمفردات لتوصيفهم والتقليل من شأنهم. ومن هذه المفردات الإشارة إليهم بالقول: "دليل (هؤلاء) كيزان أو أن هذا "جبهجي" (عضو في الجبهة الإسلامية/الاخوان المسلمين)... وهذا يرتبط بالسلوك السياسي للحركة الإسلامية، حيث أن هذا السلوك الاقصائي والتمكيني واحتكار السلطة والإطاحة بكل من هو غير اخواني عن مراكز اتخاذ القرار والتوظيف في الدولة في كل المستويات. هذا أدى إلى تنميط صورة أعضاء الحركة الإسلامية/المؤتمر الوطني بصورة سلبية لدى الرأي العام السوداني.

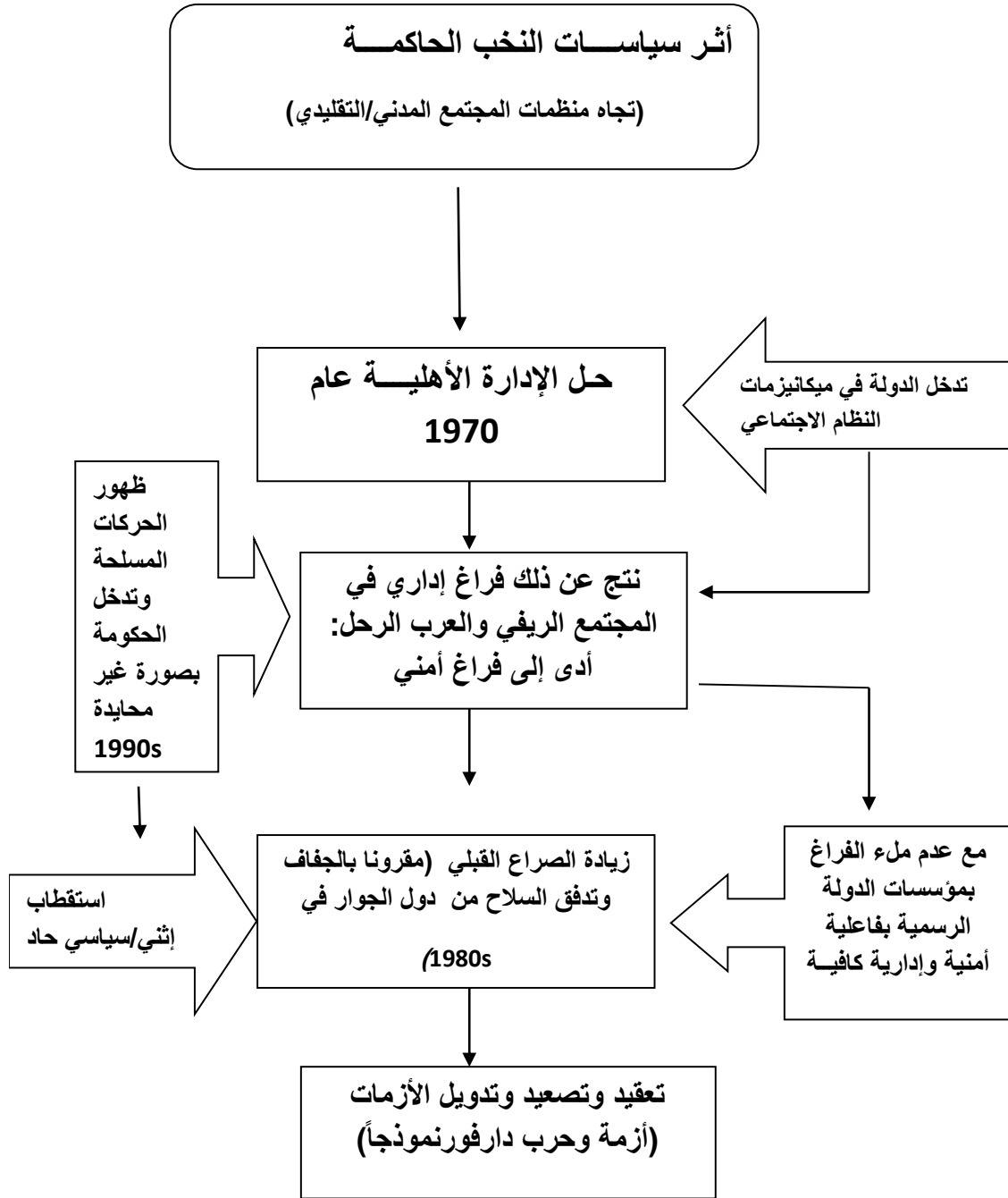
وأصبح يتعامل المواطن معهم بنوع من اللامبالاة أو عدم الاكتراث. وهذا - في التحليل النهائي - يشير إلى حقيقة مزعجة أو خطيرة وهي انعدام الثقة. وبالتالي تنتفي قدرة هذه النخب (والآليات التي ترأسها) على الفعل والتأثير والتفاعل أو تحريك عملية التجاوب المحلي لجهة الاسهام الفاعل في عملية بناء السلام.

رابعاً: معوقات بناء السلام في السودان:

تتجلى عقبات بناء السلام في أن حكومة البشير العسكرية/الإسلاموية بسياساتها التمكينية/الاقصائية عملت على اختراق كل الكيانات السياسية والمجتمعية، وكل منظمات المجتمع المدني والأهلي، وأضعفت البعض الآخر، مع تسييسها واخضاعها لسيطرة حزب الحركة الإسلامية الحاكم (المؤتمر الوطني). وبالتالي أصبحنا أمام واقع يفتقر للوجود الفاعل للآليات المحلية القوية التي يمكن أن تستند لها الحكومة في عملية بناء السلام. من أكبر الأدلة على تدخل الحكومة في عمل آليات الحل الشعبي وتعطيل التجاوب المحلي هو تدخلها في الإدارة الأهلية (النظام الإداري التقليدي/القبلي) منذ أن استولت على الحكم وتدخلها حتى في تعيين زعماء القبائل (الناظر والشرطي والدمنقاوي والعمد).

يحاول الشكل التالي تفسير أثر عملية تدمير منظمات المجتمع المدني التقليدية - المتمثلة في النظام القبلي (الإدارة الأهلية) في عدم الاستقرار السياسي في السودان في عهد حكومة الحركة الإسلامية:

شكل (1) يوضح أثر تدخل النظام السياسي/الدولة في المجتمع المدني التقليدي (الأهلي) في السودان: 29



29 تصميم المؤلف: أنظر: عبده مختار موسى، "واقع الحركة الإسلامية ومستقبل الديمقراطية في السودان"، مجلة المستقبل العربي، العدد 441،

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، نوفمبر 2015



من هذا الشكل³⁰ وتحليله يمكن ملاحظة أن: سياسات النخبة الحاكمة التي أخطأت عندما حلت النظام الأهلي المعروف بـ "الإدارة الأهلية" - وهو نظام اجتماعي قبلي في شكل هيراركية (تراتبية) إدارية يقوم على الأعراف والتقاليد التي تشكل عناصر الضبط الاجتماعي. فنتج عن حل هذه الإدارة الأهلية فراغ إداري، أفرز فراغاً أمنياً - خاصة في المناطق التي تشكل فيها القبيلة أساس التكوين الاجتماعي - وذلك بسبب عدم ملء الفراغ بمؤسسات الدولة الرسمية (الأمنية والقانونية والإدارية - مثل الشرطة والمحاكم). مقرونًا ذلك بموجة الجفاف والتصحر والصراع حول المرعى ومصادر المياه، في منتصف الثمانينات من القرن العشرين - أدى ذلك إلى فراغ أمني نتج عنه تصاعد وتيرة الصراع القبلي بصورة دموية وعنيفة. متزامنا ذلك مع ظروف إقليمية - الصراع في تشاد وتدفق اللاجئين والحركات المسلحة وتدفق السلاح من ليبيا حيث تدخل القذافي لدعم طرف في الصراع التشادي بينما احتوى الطرف الآخر بالامتداد (التداخل) القبلي في دارفور - أدى كل ذلك إلى ظهور الحركات المسلحة، والتي تشكل من إثنيات غير عربية، فدخلت الحكومة - بصورة غير محايدة - حيث سلّحت الطرف العربي (في ما يُعرف بـ "الجنجويد") مما أدى إلى تبلور مفاهيم إثنية - عرب ضد الأفارقة: أو "الحمرة" ضد "الزُرُقَة" - فنتج عن ذلك استقطاب عرقي/سياسي حاد بين الحكومة والحركات المسلحة. في مقابل تسليح حكومة الحركة الإسلامية للقبائل العربية استتقت الحركات المتمردة بالأجنبي. "فأدى ذلك إلى تدويل مشكلة دارفور، وأدى ذلك إلى مزيد من التعقيد والتأزيم."³¹

خامساً: معالجة بنية الأحزاب السياسية لبناء النظام السياسي المستقر:

المعروف أن الأحزاب السياسية تشكل عصب النظام السياسي وتشكل الحاضن للديمقراطية والداعم للشرعية والاستقرار السياسي. لذلك يجب تشخيص علل الأحزاب لمعالجتها لتسهم في تأسيس الديمقراطية السليمة والمستدامة التي تشكل الأساس للاستقرار وللأمن والسلام. تشترك الأحزاب السياسية في سمات عامة مع كثير من الأحزاب في العالم الثالث بصورة عامة. ومن هذه السمات:³²

1. ارتباط نشأة الحزب واستمراره بشخص مؤسس، وهذا ما يمكن أن يطلق عليه شخصية الأحزاب العربية، وينجم ذلك عادةً عن غياب الديمقراطية داخل الأحزاب فلا توجد انتخابات داخلية لتجديد القيادة والتداول السلمي للسلطة.

³⁰ عبده مختار موسى، واقع الحركة الإسلامية ومستقبل الديمقراطية في السودان، مجلة المستقبل العربي، العدد 441، نوفمبر/تشرين الثاني 2015 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، ص 94.

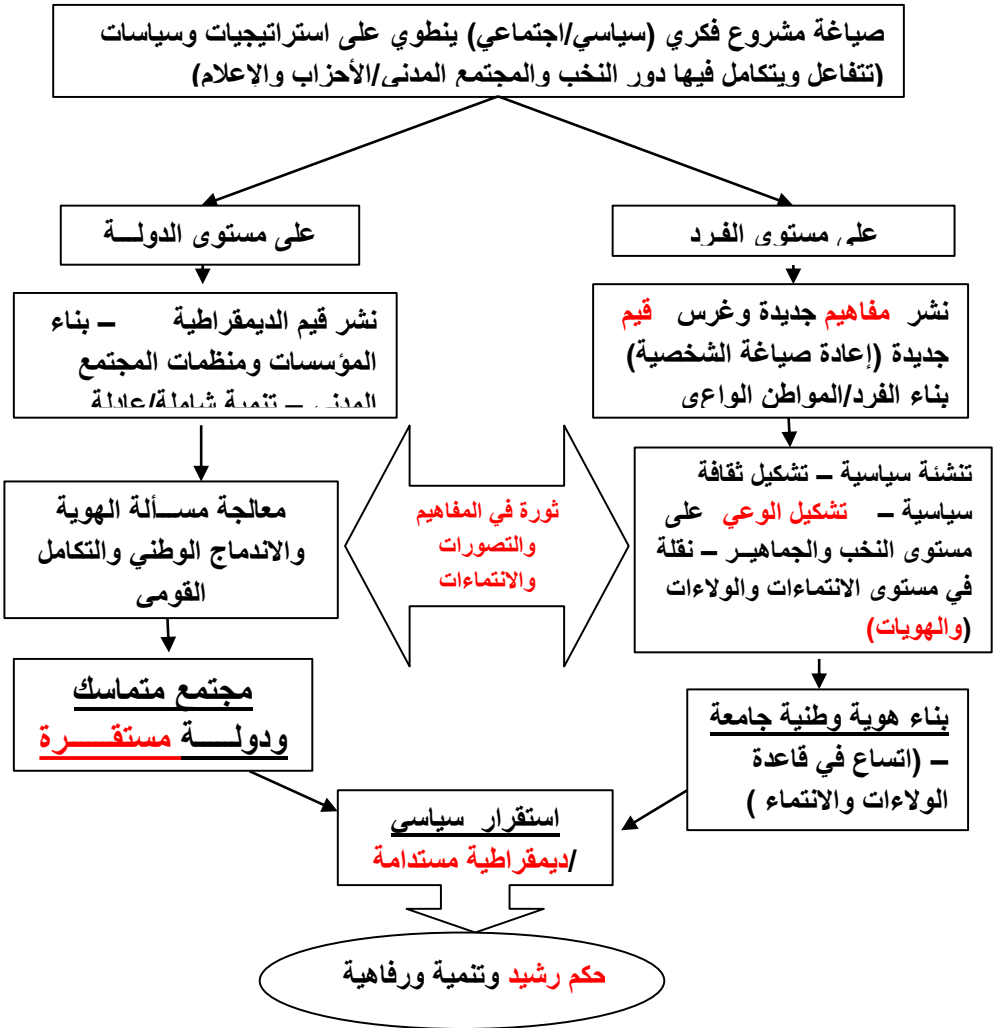
³¹ عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات؛ بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009).

³² عبده مختار موسى، واقع الشراكة السياسية في السودان: ديناميات التحالف ومعوقات الشراكة، ورقة قدمت لمؤتمر "واقع الشراكة السياسية في الوطن العربي". (الأردن/عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط)، 19 - 21 سبتمبر/أيلول 2015.

2. شيوع ظاهرة التحزب على حساب ظاهرة الحزبية، فأغلب منتسبي الأحزاب العربية لا تجذبهم البرامج الحزبية، وإنما الولاء لشخص لديه تأثير معين.
 3. التشرذم والانشقاق: وهذه ظاهرة تتميز بها الظاهرة الحزبية في السودان أكثر من أية دولة أخرى. ويكفي أن في السودان أكثر من (100) حزب سياسي، منها (83) مسجل تسجيل رسمي. بعض هذه الأحزاب "متناهية الصغر" ولا تأثير لها على الواقع السياسي.
 4. في الحالة العربية تعبر فيها الأحزاب عن روح التكامل من خلال الاتفاق على تقسيم العمل السياسي بين أحزاب حاکمة وأخرى تلعب دور المعارضة " ومثل هذا التصور للعمل الحزبي قد افترض بداية الانطلاق من فكرة القبول بوجود الآخر وهي فكرة غير مُتجدِّرة في الممارسة السياسية العربية "
 5. ضعف التعبئة الجماهيرية وعمليات التجنيد والتنشئة (recruitment and political socialization): ويرجع ذلك إلى عدم الثقة الجماهيرية في برامج الأحزاب وعدم قدرتها على تحقيق مطالب الشعب. فالأحزاب السياسية في السودان - مثل غيرها من دول العالم الثالث والدول العربية - تحرص على المصالح الشخصية للقيادات ولا تضع مصالح الشعب كأولوية.³³
- يمكن تصور شكل (رقم 2) للتمهيد لصياغة مشروع وطني ينطلق من بناء الإنسان والدولة على أسس سليمة:³⁴

³⁴ عبده مختار موسى، دور الأحزاب السياسية في بناء الحكم الرشيد، مجلة دراسات أفريقية، المجلد الثاني، العدد (12)، بغداد: مركز الدراسات الأفريقية،

2023/9/1



مخطط لمشروع فكري سياسي/اجتماعي للتحويل الشامل وبناء الديمقراطية المستدامة
والحكم الرشيد والاستقرار السياسي

وفي السودان لا يوجد حزب جماهيري أو حزب أغلبية. وبالتالي يكون السودان أكثر الدول حاجة للشراكة السياسية. كما أن هذه الشراكة السياسية مهمة لحالة السودان كدولة متعددة وعالية التنوع ويعاني نظامها السياسي من الاستقطاب الطائفي الحاد. وكذلك تزداد أهمية الشراكة السياسية في السودان لإستيعاب المكونات المختلفة في النشاط السياسي وفي توسيع دائرة المشاركة في العملية السياسية.

فسبب الاحتقان واحتكار السلطة في يد نخبة محدودة - لا تمثل إلا شريحة محدودة من القوى الاجتماعية والسياسية- يؤدي إلى الاحتقان وشعور قطاعات كبيرة بالاستبعاد والإقصاء والتهميش. وهذا ما أدى إلى توترات ونزاعات وصراعات، وأدى في النهاية لاندلاع التمرد والحروب وانفصال الجنوب وأزمة دارفور.

مخطط لمشروع فكري سياسي/اجتماعي للتحويل الشامل وبناء الديمقراطية المستدامة والحكم الرشيد والاستقرار السياسي

ينطوي هذا التصور للمشروع الفكري الاجتماعي/السياسي على منهج متكامل لبناء الفرد والدولة. أي يُعنى بالمسارين - على المستوى الجزئي -micro (أي مستوى الفرد) وعلى المستوى الكلي -macro (أي المؤسسات والدولة). ففي مسار الفرد يركز في إعادة صياغة الشخصية السودانية من خلال التأثير في التصورات والمفاهيم والمعايير وكلها تنعكس في تغيير السلوك بما يحقق بناء الفرد الواعي. وهذا ينطوي على إعادة توجيه القيم value re-orientation حيث تأثرت القيم بالهزة التي تعرضت لها البنية الاجتماعية في السودان بسبب التأثير السلبي لخطاب النخب وسلوكهم السياسي والفساد وشراء الذمم، فانقلبت المعايير والقيم. فالفساد أصبح (فهولة وشطارة)، وأصبح محمياً - "فقه السترة وفقه التحلل" - في عهد حكومة البشير (الإسلامية). وانتشر النفاق وانتفت القدوة، وأصبح الشخص النزيه والأمين غير مرغوب فيه لأنه يعطل المصالح وبالتالي يجب إزاحته (هنا ظهر مصطلح "الحفر" - نحفر له - أي تتآمر عليه شبكة المنتفعين للإيقاع به لنقله من ذلك الموقع). وبسبب الضغوط الاقتصادية الناتجة عن تدهور المعيشة والفقر بسبب سياسات وفساد النخبة الحاكمة انحرف الكثيرون. فهنالك من يطلق اللحية التي تسمى (داير - أي "عايز" أعيش) بإدعاء شكلاً انتمائه للحركة الإسلامية. فانتشر الكذب والنفاق. وانتفت معايير الكفاءة والمؤهلات وحلت مكانها "الثقة والولاء". من هنا تتضح أهمية إعادة بناء الإنسان لإعادة بناء المجتمع بالأخلاق والقيم التي تحافظ على تماسكه وتوازنه وبالتالي استقرار الدولة. تشمل عملية صياغة الفرد أيضاً تشكيل الثقافة السياسية وذلك عن طريق التنشئة السياسية (المستطيل الثالث على يسار الشكل رقم 2). وفي هذا المستوى - تشكيل الثقافة السياسية - يحقق نقلة في المشاركة السياسية (الواعية) من ناحية، ومن ناحية أخرى يرتفع بمستوى الولاءات والانتماءات (الهويات) إلى المستوى الوطني. ويلتقي هذا مع المستطيل الثالث في الجانب الأيمن وهو معالجة مشكلة الهوية والاندماج الوطني، وينتقل بالشرعية (الصادرة بالانتخابات عن ولاءات ضيقة) إلى تدعيم الشرعية على المستوى القومي. وهنا تضطر الأحزاب إلى تغيير خطابها الذي كان يعتمد على تعبئة الولاءات التقليدية الضيقة إلى خطاب قومي national appeal.



النقلة في السلوك السياسي هذا يعزز بناء الهوية القومية. ومع الأخذ في الاعتبار موجة الوعي التي انتظمت الجيل الجديد من الشباب - جزئياً بتأثير العولمة وإعلامها وجزئياً بانتشار التعليم - فإن كثير من الأحزاب القديمة (التقليدية) سوف تواجه تحدي - إما أن تغير خطابها وتعيد بناء نفسها وتتبنى منهجاً تحديثياً وإما إنها سوف تفقد قواعدها في المستقبل القريب. وفي التحليل النهائي فإن تلازم عمليات إعادة بناء الفرد (قيماً وأخلاقياً) وتوسيع الولاءات، وإعادة بناء المؤسسات - لا سيما المؤسسات السياسية (أي الأحزاب) بما يعزز بناء الثقافة السياسية وقيم الديمقراطية وبناء الهوية الجامعة... كلها تغذي عملية تحقيق الاستقرار السياسي وبالتالي التمهيد للتنمية والإزدهار.

لكن كيف يتم تطبيق هذا المقترح النظري في الواقع؟ يحتاج ذلك إلى عاملين مهمين هما: الآليات والشخصيات. يمكن أن تتمثل الآليات في المؤسسات الخاصة بالتربية والتنشئة ونشر الوعي مثل المؤسسات التعليمية والإعلامية والدينية. وكذلك تشكيل لجان خاصة بالمشروع قوامها خبراء وعلماء مختصون في مجال التربية والتوعية والتوجيه والإرشاد وصناعة الرأي العام. وفي جانب الشخصيات يعتمد نجاح تطبيق التصور على اختيار الكفاءات المتميزة في كل المواقع المفتاحية في الدولة - على كل المستويات. وهذا لا يتأتى إلا بأن تخضع عملية الاختيار لكل المواقع القيادية في الجهاز البيروقراطي في الدولة إلى معايير موضوعية (المؤهلات والقدرات والكفاءة...).

يمكن القول إن واحدة من ضمانات الاستقرار السياسي في السودان في المرحلة القادمة هو إصلاح الأحزاب السياسية وتطبيق الديمقراطية داخلها وتدريب كوادرها على العمل السياسي الرشيد وعلى كيفية صناعة السياسة واتخاذ القرار، وكيفية تحويل الحزب إلى "مؤسسة سياسية" تقوم على نظام أساسي وتلتزم بدستور يضبط عملها في سياق الشفافية والمحاسبة والمؤسسية؛ وعملية سياسية تقوم على ديمقراطية حقيقية في داخل الحزب. فالنظام السياسي المستقر قوامه بنية حزبية قوية.

كذلك من الضروري أن تتجاوز الأحزاب حصر عضويتها في إثنية أو جهوية محددة بأن تفتح على كل الإثنيات والجهات في السودان حتى تشكل حزب متعدد الإثنيات/الأعراق - حزب جماهيري وقومي. عدم وجود أحزاب بهذه الخصائص يضعف البنية الحزبية ويضعف النظام السياسي ويؤثر سلباً على الممارسة السياسية ويعيق الحكم الرشيد والديمقراطية المستدامة.

إن الأزمة السودانية في سياق تطورها - من الصراعات في الفترة الانتقالية وحتى تصاعد الأزمة إلى حرب (في أبريل 2023) - لم تخلو من تأثير العامل الخارجي³⁵. فصراعات الهويات كعامل داخلي أفرز مناخاً وفرصاً لتدخلات

³⁵ يرتبط العامل الخارجي، أو التدخل الأجنبي - الإقليمي والدولي - بالأزمة الداخلية. فالأزمات الداخلية هي التي تؤدي إلى إضعاف تماسك الدولة وتمزج استقرارها وتحول إلى دولة هشّة fragile state. وإذا كانت هذه الدولة المضطربة غنية بالموارد فهذا يغري القوى الأجنبية للتدخل. فالتدخل الخارجي هو "نتيجة" وليس "سبب". الحروب والاضطرابات هي التي تقدم المبررات والذرائع للقوة الطامعة في أن تتدخل. وهذا هو الخطأ المنهجي الذي يقع فيها كثير من الباحثين بل بعضهم يسوق لـ "نظرية المؤامرة". أكبر مؤامرة على الشعب السوداني مصدرها النخب المتصارعة في الداخل والتي فشلت في تحقيق التنمية العادلة والاستقرار. فطفقت تبحث

خارجية برافعة المصالح، حيث أن ظروف الصراع الداخلي التي أنتجت شخصية مثيرة للجدل مثل حميدتي استقلته دوائر خارجية لتصنع منه شخصية مرحلية لتلعب دوراً محددًا في عملية تحقيق مصالحها في سياق هذا الصراع/الحرب. فتقاطعت عوامل الداخل مع مصالح الخارج وتدخلاته فزادت من تعقيدات الأزمة السودانية وأطالت من أمد الحرب. فكل طرف خارجي (إقليمي أو دولي) له أجندته الخاصة ربما لا تخدمها عملية وقف الحرب إلا إذا ما ضمن أن مسار التفاوض أو الأحداث يضمن له بقاء حليفه في معادلة السلطة - في مرحلة ما بعد الحرب - بغض النظر عما إذا كان الحل سوف يخدم الشعب السوداني أم لا.

وفق هذه القراءة الواقعية للأزمة السودانية والحرب التي أدخلت فيها الدولة، يكمن الحل في إبعاد أطراف الصراع من الحكم في الفترة الانتقالية ودعم عملية تشكيل حكومة تكنوقراط من كفاءات مستقلة - استناداً إلى تجربتين انتقاليتين سابقتين ناجحتين (1964 - 1965 و 1985 - 1986)، وهي كفاءات كثيرة ومتوفرة في داخل السودان وخارجه. بل بعضها انتظم في كيانات مجتمع مدني وحراك ثوري ومجموعات تواصل اجتماعي، وبعض الخبراء والعلماء انتظموا في شكل "تجمع" وأعدوا تصورات ودراسات عميقة لكيفية معالجة أزمة الفترة الانتقالية - بعد توقف الحرب. وبعضهم فرغ من إعداد استراتيجية شاملة لبناء الدولة، وبعضهم من أعد مشروع وطني ورؤية سياسية لنظام الحكم بما يضع حلاً جذرياً للأزمة السياسية في السودان. مشكلة هذه الطبقة المستنيرة من الخبراء المستقلين أنهم لا يملكون منبراً ولا صوتاً مثل الأحزاب السياسية وأن الإعلام لا يلتفت إليهم وأن أي مبعوث دولي عندما يزور السودان يجتمع بالأحزاب وأطراف الصراع ولا يسأل عن هؤلاء الذين يملكون العلم والقدرات والخبرات والمعرفة الدقيقة لتشخيص وعلاج علل الدولة السودانية.

خاتمة:

إذن ما ترتب على حرب أبريل/نيسان 2023 ليس القتل والنزوح واللجوء وتدمير البنية التحتية والمرافق العامة بل الأسوأ هو الإنقسام الإثني/الهوياتي الذي حدث في المجتمع، وما يزيد من أزمات هذا الإنقسام المجتمعي الحاد والعميق هو أنه تم على يد أطراف ما زالت تشكل عائقاً كبيراً في مسار بناء الدولة المستقرة لأن هذه الأطراف تركز على عودتها للسلطة وفرض نفسها بالقوة على الشعب مما يعني قطع الطريق أمام الانتقال المدني الديمقراطي - وهو الطريق الوحيد نحو استقرار السودان. أيضاً أن أسوأ ما في هذه الأزمة هي أزمة الأخلاق وأزمة النخب والقيادة.

عن تبريرات لفشلها بينما هي السبب الحقيقي للتدخل الخارجي. فهل هنالك في العصر الراهن دولة متماسكة ومستقرة وجبهتها الداخلية موحدة وتحكم برضاء الشعب - هل هناك قوة خارجية تعدت على مثل هذه الدولة أو تدخلت فيها؟ فطري الصراع هما اللذان قدما الدعوة للقوى الخارجية للتدخل، حيث صار لكل طرف حليف أجنبي للدعم (الدعم السريع وجد الدعم من الإمارات العربية المتحدة، والجيش السوداني وجد الدعم من روسيا ومصر وإيران... كأمثلة فقط).



- إن المهمة العاجلة للقوى السياسية وكافة منظمات المجتمع المدني - بعد توقف الحرب - تتمثل في بناء السلام لإعادة التماسك للمجتمع والاستقرار للدولة وإعادتها لمسارها الطبيعي. غير أن جوهر عملية بناء السلام تحتاج لمرتكزات/متطلبات أساسية وهي كيفية استعادة السلام المجتمعي. لذلك توصي هذه الورقة بالآتي:
- 1/ إبعاد أطراف الصراع من العملية السياسية الانتقالية وتشكيل حكومات تكنوغراط من كفاءات مستقلة. وهذه لا يمكن التحقق إلا بضغوط ودعم من المجتمع الدولي لأن القابضين على المسرح السياسي بقوة السلاح لا يمكن أن يتنازلوا من أجل استقرار الوطن بسهولة.
 - 2/ حل جميع المليشيات - سواء تلك التي أسسها النظام السابق أو جماعات الكفاح المسلح (في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق) وبناء جيش وطني مهني واحد لا ينتمي لأي جهة سياسية ويتم التجنيد له وللكلية الحربية بالمعايير والشروط الفنية المعتمدة عند كل جيوش العالم.
 - 3/ إعادة بناء الأحزاب السياسية على أسس سليمة بحيث ينطبق عليها تعريف "الحزب السياسي"، ودمج الأحزاب الصغيرة الكثيرة في كبيرة قليلة العدد وقوية وفاعلة تعمل على تدعيم الشرعية وتعزيز الاستقرار السياسي. ويمكن أن تتم هذه المعالجة بإدخال نظام "العتبة" (threshold) ضمن شروط تسجيل الحزب السياسي.
 - 4/ بناء السلام: فالحرب لا تنتهي بمجرد توقف القتال في أي لحظة. بل الأهم في كيف نبني السلام الحقيقي الشامل والمستدام وذلك بالتركيز على مطلوبات بناء السلام بالكيفية التي أشارت إليها هذه الورقة. بناء السلام يحتاج - في ما يحتاج - إلى استرداد ثقة المواطن في حكومته بأن تتعامل معه بمحاذية وليس من خلال تصنيفات عنصرية/جهوية وقبلية أو تحيزات أيديولوجية أو توصيفات سياسية/حزبية. إن عملية بناء السلام تحتاج ليس لوقت طويل فحسب بل إلى تغييرات جذرية في طريقة تعاطي الحكومة مع الأزمات السودانية. ويشمل ذلك ضرورة وجود الدولة التي تقودها نخبة محايدة في التعامل مع المواطنين والأقاليم والمكونات المجتمعية والإثنيات المختلفة.
 - 5/ محاربة خطاب الكراهية وتجريم إثارة النعرات القبلية والاستقطاب السياسي على أساس عنصري/إثني أو جهوي.
 - 6/ ومن آليات بناء السلام المستدام نشر ثقافة السلام وغرس قيم التسامح بالتعبئة المكثفة في اتجاه بناء التعايش السلمي وقبول الآخر وكل ذلك من خلال الاستعانة بالمختصين في المجالات المختلفة ذات الصلة (قادة الرأي، كُتَّاب الأعمدة والمفكرين، علماء الدين والوعاظ، علماء الاجتماع، علماء النفس، خبراء السياسة العامة والاستراتيجية، زعماء الإدارة الأهلية...).
 - 7/ تطبيق العدالة الانتقالية مع تشكيل "مجلس حكماء" من شخصيات قومية تتمتع بالقبول العام لدى كل أو معظم قطاعات الشعب السوداني.
 - 8/ جمع السلاح من كل المليشيات و (جيوش) الحركات المسلحة وتجريم كل من يحمل سلاح غير القوات النظامية في الدولة.

كتوصية عامة من هذا البحث: إذا كان المجتمع الدولي حريص على وحدة واستقرار السودان عليه أن يدعم خيار الشعب السوداني - الأغلبية الصامتة التي ليس لها صوت أو منبر. فالشعب صوته يضيع في هذا الصراع بين طرفين أحدهما يحمل أطماع العودة للسلطة رغم رفض الشعب السوداني له في ثورة شعبية شهد بها كل العالم وتعاطف معها، وبين طرف آخر - سرق الثورة واحتكر السلطة في الانتقالية رغم عدم خبرته في إدارة الانتقالية ورغم ضعفه الناتج من ضعف الخبرة السياسية في التعامل مع تحديات المرحلة ومؤامرات الثورة المضادة فضلاً عن الصراع الداخلي الذي نتج من محاصصات حزبية مقرونا مع صراع مع المكون العسكري ثم تفاقم بالصراع بين الجيش والدعم السريع الذي أسسه نظام البشير وعندما اختلف الطرفان (الجيش والدعم السريع) اندلعت الحرب ودفع الشعب السوداني الثمن. وهي أزمات نتجت عن غياب الأخلاق والضمير الوطني من ناحية ومن ناحية أخرى نتجت عن غياب الرؤية والخبرة السياسية في كيفية إدارة فترة انتقالية تواجه واقعا معقدا ومهددات داخلية وتدخلات خارجية وأطماع دولية.

يكمن الحل في إبعاد أطراف الصراع وصانعي الأزمة بأن يدعم المجتمع الدولي حكومة تكنوغراط من كفاءات مستقلة - كما سبقت الإشارة. أما إذا استمر المجتمع الدولي في الإصرار على إدارة حوار بين هذين الطرفين لن يصل إلى نتيجة قريباً، فالطرفان لهما أطماع كبيرة في أن ينفرد أحدهما بالسلطة وهما لا يملكان الشرعية. وهذا يعني في واقع الأمر أن كل واحد منهما يسعى إلى السيطرة على الحكم في السودان وليست مصلحة الشعب السودان واستقرار الدولة من أولوياتهما. هذه هي الحقيقة التي ينبغي أن يدركها المجتمع الدولي إذا كان هو حريصاً على استقرار الدولة السودانية. وعلى المجتمع الدولي أن يدرك أن الشعب السوداني يرفض الطرفين - سواء كان أحدهما منفرداً أو حتى لو تصالحا واتفقا مع بعضهما البعض لأن تصالهما لا يخدم مصلحة الشعب بل ينتهي باقتسامهما للسلطة بما يحقق مصالحهما فحسب. وهذا طريق لا يؤدي إلى مصلحة الشعب المتمثلة في الانتقال للحكم المدني الديمقراطي واستقرار الدولة - مما يضمن إشراك الشعب في السلطة بديمقراطية حقيقية وفي الثروة بعدالة.